الإقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMFو IBRD و WTO

Developing Economies between Independent Development necessities and Conditions of International Economic Organizations IMF, IBRD & WTO

م.م. محمد صالح جسام الدليمي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

Ass. Teacher Muhammad S. Jussam Al Duleimi
University of Anbar \ College of Administration and Economy

المستخلص :

تعد التنمية الاقتصادية من أهم الاهداف التي تسعى بلدان العالم الثالث لتحقيقها منذ ان حصلت على استقلالها من الاستعمار ، ويتطلب تحقيقها توجيه الجهود الاقتصادية والادارية والموارد البشرية والمالية وفق خطط متواصلة ، و ينبغي التفريق بين التنمية والنمو الاقتصاديين . ان عملية التنمية تواجه عدداً من التحديات المعاصرة وفي مقدمتها العولمة الاقتصادية واتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها .

لقد شهد العالم بوادر نظام اقتصادي عالمي جديد تؤدي فيه المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير دوراً مهماً في ادارة اقتصادات الكثير من دول العالم وفي مقدمتها البلدان النامية التي بدورها تمتلك التزامات مع هذه المنظمات من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة معها مما يجعلها ترزح تحت وطأة شروط تلك الجهات العالمية والتي غالباً ما تعيق تقدم عملية التنمية الاقتصادية ، ومن تلك الشروط ولتفاهمات رفع الدعم وتحرير التجارة وتشجيع الخصخصة وتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي .

ومن اجل ان تخفف الدول النامية من حدة تأثير هذه الشروط لابد لها من اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي – في حالة الدول النفطية – وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها ، وتبني مشاريع الاصلاح الاقتصادي والاداري واقامة التكتلات القوية كمناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتى يتسنى لها تقوية اقتصادياتها والتأقلم ايجابيامع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولاً الى تحقيق التنمية الاقتصادية .

Abstract

Economic development is important aim that the third world countries doing to got it after there independence stage . the development process needing to economic and management works with human and capital resources as will as continuous plans . there are difference between development ant growth .

Development face many modern complications such as Globalization and Multi- nationalities companies . world lives now with a new universal economic order have big organizations : World Trade Organization , International Monetary Found and International Bank of Reconstruction and Development which a major role of economies in the world . The developing countries has agreements with this organizations and they must be agree to all conditions : Anti-dumping , free trade, Privatization , structural Adjustment and economic Stabilization

In order to ease the developing countries the impact of these conditions is necessary to take a package of economic measures, including a policy of economic diversification and reducing reliance on the sector to oil - in the case of States for oil - and the development of industrial sectors, agriculture and others, and adoption of the draft economic and administrative reform and the

establishment of powerful conglomerates zones free trade and common markets and economic complementarities and interest in sustainable development so that they can strengthen their economies and constructive to adapt current global economic environment in order to achieve economic development

المقدمـة :

1- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحقيق الدول النامية قدراً من التنمية الاقتصادية بشكل يتيح لها ان تكون جزءاً من ايقاع العصر دونما اللجوء الى المؤسسات الاقتصادية العالمية المهيمنة على مجمل النشاط الاقتصادي العالمي إذ ان تلك العلاقة يمكن ان تقود الى وقوع تلك الدول النامية في دوامة التبعية الاقتصادية من جديد من خلال الالتزام بشروط تلك المؤسسات وبالتالي فان هذه الدول سوف تفقد جزءاً من سيادتها واستقلالها الاقتصادي .

2- أهمية البحث

تعد التنمية الاقتصادية من اسمى الاهداف التي تسعى لتحقيقها البلدان النامية ومنها الاقطار العربية من اجل التخلص من صور التخلف المختلفة وقد شرعت معظم هذه البلدان النامية في مشاريع التنمية الا انها وفي كل مرحلة تحول سياسي واقتصادي يشهدها العالم الغربي تكون معرضة لتغيير استراتيجيات التنمية وغالباً بما يخدم مصالح الدول المتقدمة بعد ان كانت تتقاذفها الطروحات الاقتصادية المتصارعة في المعسكرين الاشتراكي والراسمالي وجدت نفسها اليوم مضطرة الى مسايرة النظام الراسمالي بما تحمله منظماته من وصفات ومشورات التحررية والانفتاح ، فكيف ستستطيع البلدان النامية التوفيق بين متطلباتها المحلية وتلك الاملاءات الخارجية .

3- هدف البحث

يسعى البحث الى تشخيص اهم معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بعد عقود من شروعها بالبرامج التنموية ، كما يستهدف البحث الكشف عن الشرورط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية على الدول النامية الراغبة بالحصول على مساعدة تلك المؤسسات كالاقتراض وغيرها ، واخيراً يحاول البحث الاجابة على كيفية تمكن الدول النامية من قطع اشواط في التنمية دون ان تجعل اقتصاداتها مضطرة الى الركون التام نحو تلك المؤسسات وذلك من خلال اتباع سلسلة من الاجراءات واتخاذ حزمة من القرارات الاقتصادية منفردة و / او متظافرة مع غيرها من الدول النامية لتحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية المستقلة .

3- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية علمية مفادها ان الدول النامية لابد ان تسير نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لترفع عن كاهلها ثقل التراكمات والتداعيات الاقتصادية المتخلفة الموروثة من عهود الاستعمار والتبعية ومع ذلك فانها لن تتمكن من الانعزال والتخندق الاقتصادي ولذا فانه يتوجب عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي وشروطه وفق ضوابط وسياسات محكمة حتى تقلل من الاثار المترتبة على الاتفاقيات التي توقعها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية .

المبحث الاول
التنمية الاقتصادية المستقلة : مفهومها وتحدياتها

اولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية :

عند الرجوع الى المفاهيم الأولى لمصطلح التنمية الاقتصادية نجد ان هذا المصطلح (Economic Development) كانت له دلالتين في اللغة الانجليزية هما التطور الاقتصادي وذلك حينما يكون التغيير الاقتصادي ذاتياً ، والمعنى الآخر هو التنمية الاقتصادية إذا كان التغيير يتم بصورة عمديه ومقصودة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الفكر الاقتصادي الغربي لم ينشغل وحتى قيام الحرب العالمية الثانية بمسألة التنمية الاقتصادية المتعلقة بالدول (المتخلفة) ، وحتى على مستوى المصطلح فأن عبارة " Economic Development " لم يجري استعمالها إلا قليلاً إذ ان المفاهيم او المصطلحات التي استخدمتها الأدبيات الاقتصادية الغربية للدلالة على التطور الاقتصادي منذ عصر آدم سمث لغاية الحرب العالمية الثانية هي (التقدم المادي Material Progress او (التقدم الاقتصادي) وعندما برزت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المعتمدة آنذاك هي التحديث Modernization او التغريب Westernization او التصنيع Industrialization ، غير انه يوجد استثنائين يشذان عن هذا النمط في استخدام المصطلح وهما (فرجاني ، 1984 :44):

1/ استخدام (شومبيتر)في كتابه [نظرية التطور الاقتصادي / 1911 و أعيد نشره بالإنجليزية عام 1934] ومما يلاحظ عليه هو انه يحمل طابعاً ماركسياً .

2/ استخدم المؤرخين الاقتصاديين في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين اصطلاح (التنمية الاقتصادية) للتعبير عن التدخل الامبريالي لتطوير الاقتصاديات المستعمرة لمصلحة القوى الاستعمارية المسيطرة ، فهو يختلف نوعياً عن المفهوم السائد للتنمية في العالم الثالث ، غير ان أول استخدام لكلمة Development بمعنى التطور الاقتصادي يرجع إلى (كارل ماركس) في كتابه [رأس المال] والذي نشرت ترجمته الأولى إلى الانجليزية عام 1887 وان كان تحليله ذي أصول هيجلية الا انه أعطاها بعداً اقتصادياً واضحاً ومع هذا فان تلك المعاني هنا لازالت تختلف نوعياً عن التنمية كجهد قصدي واع في بلدان العالم الثالث[1] نظراً لكونه اعتبر عملية التطور تجري بصورة ذاتية تلقائية .

وعند النظر الى تصنيفات دول العالم حسب درجة التقدم الاقتصادي فانه وبشكل عام يمكن القول ان معظم دول العالم هي دول نامية باستثناء الدول المتطورة جداً (اوربا الغربية ، امريكا ، كندا ، اليابان) ومع ذلك فان دول العالم الثالث – النامية – غير متجانسة اذ يمكن تقسيمها الى 5 نماذج (بوكسبرغر وكليمنتا ، 1999 :158)

1) القوى الاقتصادية في جنوب شرق اسيا (كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، تايلاند)
2) الدول المصنعة حديثاً ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك ، الارجنتين ، البرازيل ، الهند ، الصين)
3) دول الاوبك .
4) دول الكتلة الشرقية السابقة (المستقلة من الاتحاد السوفيتي) في اوربا الشرقية
5) الدول الاشد فقراً (الدول الافريقية) باستثناء العربية وجمهورية جنوب افريقيا ، جزء من اقطار امريكا اللاتينية واسيا)

ثانياً :الفرق بين التنمية والنمو الاقتصاديين :

وعند التطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية لابد من التفريق بينه وبين مفهوم النمو الاقتصادي .

اذ ان النمو الاقتصادي (Economic Growth) و التنمية (Economic Development) يختلفان عن بعضهما في الدلالة المعنوية ، فالنمو الاقتصادي مرتبط غالباً بالوضع في الدول المتقدمة ، اما التنمية الاقتصادية فهي متعلقة باقتصاديات الدول النامية . غير ان اهم ما يجب الانتباه اليه في هذه الجزئية ان الدول المتقدمة قد قطعت اشواطاً حاسمة في مجال التنمية الاقتصادية ، ومن هنا يمكن التوصل الى قناعة علمية مفادها

([1]) استخدم تعبير العالم الثالث لاول مرة من قبل الفرنسي (الفريد صوفي) تشبيهاً له بحال (الطبقة الثالثة) من المجتمع الفرنسي عام 1789 حيث كانت هذه الطبقة تؤلف معظم الفرنسيين من الكادحين العمال والفلاحين بينما كان النبلاء ورجال الكهنوت يشكلون الطبقتين الاوليين ، وهكذا فان الدول النامية تاتي بعد العالم الراسمالي الاول والعالم الاشتراكي الثاني . للمزيد ينظر : ايف لاكوست : العالم الثالث او جغرافية التخلف ، ترجمة د. عبدالرحمن حميدة ، دار الحقيقة ، بيروت ،د.ت . ،ص 19

ان التنمية يمكن ان تقود الى النمو بينما يتعذر الوصول الى التنمية بمجرد تحقق نمو اقتصادي متمثل بزيادة نصيب الفرد من الدخل ، وهناك ادلة كثيرة لاقتصاديات دول عربية خليجية .

ان التوضيح لهذا التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هو ان النمو الاقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي او النمو في الناتج القومي الصافي او النمو في بعض المؤشرات الاقتصادي ويحدث بصورة طبيعية وبمرور الزمن ، والنمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في جانب اقتصادي ، او في قطاع معين ، وان نظريات النمو الاقتصادي تهتم فقط بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة .

بينما التنمية الاقتصادية فتعني " اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في احداث تغييرات جذرية لبنيان وهيكل الاقتصاد القومي التي تؤدي الى زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في دخل الفرد الحقيقي بشكل اسرع من معدلات نموها الطبيعي ، وكذلك تنمية و احداث تغيرات جذرية في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة . وان التنمية الاقتصادية تهتم بدراسة اقتصاديات الدول النامية وتحدد المشاكل التي تعترض سبل تقدمها وكيفية المعالجة والتغلب عليها " .

حيث ان النمو يمثل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي نتيجة لحدوث تغيرات ضئيلة في مكونات الهيكل الانتاجي الاقتصادي وتعكس بصفة تلقائية ومن خلال تحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة في طاقة البلد الانتاجية و يتسع بها حجم الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات وبذلك تعتبر في جوهرها نمواً تلقائياً (الجبوري ، 2004 : 49) .

بينما تمثل التنمية الاقتصادية دفعة قوية وايجابية للمتغيرات الهيكلية بشكل كبير تقوم بها السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادي بمعدل يفوق في سرعته معدل النمو الطبيعي ، وذلك لان الدول النامية هي اشد ما تكون بحاجة الى زيادة في انتاجها بمعدلات كبيرة .

وعليه فالتنمية الاقتصادية تعتمد اجراءات عملية ادارية واعية او مخططة للتغير والتحول شكلاً وجوهراً وذلك عن طريق تعبئة الجهود والامكانيات المختلفة من اجل التنمية الاقتصادية للدول النامية .

ويرى (اوسكار لانكه) ان التميز بين النمو والتنمية الاقتصادية ، يكمن في ان التنمية الاقتصادية التي تعتمد عليها دول اشتراكية ودول نامية ، بانها عملية لتغير الهيكلي العميق في البناء الاقتصادي وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخطيط المبرمج لعملية التنمية الاقتصادية ، فالتقدم الاقتصادي في التنمية لا يقتصر فقط على التغيرات الكمية التي تتمثل في زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وانما كذلك يحدث تغير وصفي يتمثل في التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتغيره تغيراً جذرياً في جميع مجالات القطاعات الاقتصادية المختلفة .

بينما يتحقق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بصورة تلقائية من خلال تحقيق التوازن حيث ان التوازن هو محور الاهتمام في نمط النمو الرأسمالي وتعمل السياسة الاقتصادية في الدول الصناعية بتشغيل جهازها الانتاجي المتقدم والمتطور وبالتالي يستهدف النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الحقيقي كاحد التغيرات الكمية التي يمكن تحديدها وقياسها .

بينما تستهدف التنمية الاقتصادية تغيرات نوعية اوسع واشمل كما تمت الاشارة اعلاه فهي لا تعنى بالانتاج واسلوبه فحسب بل تعنى بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أي انها تشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية من اجل رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي . (الجبوري ، 2004 : 50)

ثالثاً :التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية :

1- العولمة :

تعد العولمة بأليتها المختلفة احد اهم التحديات التي تواجه الدول النامية في طريق تنفيذ برامجها وخططها التنموية وعلى كافة المستويات والقطاعات والمراحل ، أذ انه ومنذ بداية عقد التسعينات من عمر القرن الميلادي العشرين والعالم يشهد بروز ظاهرة العولمة Globalization التي تشير الى الهيمنة ومحاولة احتواء العالم والسعي لاختراق الآخر من كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها (مطرود ، 1999: 222) ، والاتجاه نحو العولمة كما يرى الكثيرين لايؤثر فقط على الجوانب الاقتصادية وانما يمتد تاثيرها الى النواحي الاخرى حيث انها تفقد الحريات و الديمقراطية ، فانجاح الاقتصاد العالمي يتطلب التخلي عن قدر مهم من السيادة الوطنية فبدلاً من عالم توجه فيه السياسات الوطنية القوى الاقتصادية ينشئ الاقتصاد العالمي وضعاً تفرض فيه القوى الجيواقتصادية فوق الوطنية سياسات اقتصادية وطنية تعمل على تفريغ الحكومات الوطنية من العديد من ادواتها التقليدية في السيطرة الاقتصادية(ثرو ،2000 :313).

والامر عينه ينطبق على الدول الرأسمالية الغربية ، اذ ان الاندفاع الرأسمالي يأخذ طريقه لهدم الاساس الذي يضمن وجوده ، أي الدولة المتماسكة ، ذلك ان التغيير واعادة توزيع السلطة والثروات سيقضيان على الفئات

الاجتماعية بسرعة ، وفي هذا الصدد يشير مؤلفا كتاب (فخ العولمة) الى ان الدعوة التي يرفع لواءها بعض الاقتصاديين والسياسيين للاقتداء بالنموذج الامريكي ، انما هي دعوة مريبة ، باعتبار ان ليس هناك مكان يبدو فيه التدهور بشكل واضح كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية(بيتر مارتن وشومان ،1998: 35).

اما العالم الثالث فأن الوضع فيه يرثى له ، فعلى سبيل المثال عندما طبقت برامج صندوق النقد الدولي I M F المتضمنة التقشف بالميزانية وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة ، وتطبيق التخصيصية في اكثر من مائة بلد مدين ، فقدت هذه البلدان كثيراً من سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية ، واعيد تنظيم مصارفها المركزية ومؤسساتها المالية ،، وعلى الرغم من برامج التكيف الهيكلي قد تم اعتمادها في هذه البلدان تحت شعار الديموقراطية وما يعرف بـ '' حسن الادارة Good Government '' الا انه يستلزم دعم اجهزة الامن الداخلية فالقمع السياسي في العالم الثالث يدعم ما يوازيه من عمليات " القمع " الاقتصادي ،ومثل هذا التكيف والتغييرات الاقتصادية المفاجئة تشجع عمليات الفساد الاداري والمالي والسياسي (شوسودوفسكي ،2001: 45) ، فضلاً عن ما تستحدثه من مشكلات اقتصادية متنوعة تنوء بحملها تلك الشعوب النامية من قبيل البطالة والتخلف والفقر وغيرها .

ومن المظاهر الخطيرة الاخرى للاندماج بالاقتصاد العالمي نتيجة للعولمة هو الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على الدول النامية باتجاه الترويج للدولرة كنظام نقدي محلي يستكمل الدولرة كنظام نقدي دولي ، فظهور اليورو الى الحياة الاقتصادية والنقدية الدولية لا بد ان يحتل مكانة دولية في احتياطيات العملات الوطنية لدول العالم وهو ما سيحد تدريجياً من الدولرة كنظام نقدي دولي ، الامر الذي سيفقد الولايات المتحدة تدريجياً ذلك المصدر المهم للنقل الصافي للموارد اذ انها – وبفعل الدولرة – تستحوذ على مكاسب التوسع العالمي في التجارة الدولية خصوصاً بعد ان اندمجت المجموعة الاشتراكية السابقة في حركة الاقتصاد الدولية ، وهنا لابد من التأكيد على انه في الوقت الذي تحقق منه الولايات المتحدة مكاسب من الدولرة ، فان بلد الدولرة يتحمل خسارتين (الشماع ، 2001 :59) ، الاولى هي فقدان الايرادات التي تستحصلها الحكومة من اصدار العملة (ريع السيادة) وذلك نتيجة لاحلال الدولار جزئياً محل عملتها الوطنية ، والخسارة الثانية تتمثل في استنزاف الموارد الاقتصادية نتيجة انخفاض سعر الصرف الى ما دون مستواه الحقيقي وذلك وفقاً لمبدأ ' تعادل القوة الشرائية PPP[1] ' في تحديد اسعار الصرف .

ان الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه التأكيد تذهب اليوم الى تنفيذ استراتيجية لإحتواء الدول الاخرى (النامية والدول التي كانت ضمن الكتلة الاشتراكية) ، وفي هذا الخصوص يبدو نموذج (توافق واشنطن Washington Consensus) او السوق الصديقة هو المنهاج الذي تسير دول الغرب على تعاليمه في فرض سيادتها الاقتصادية على الآخرين ، وهذا النموذج انما هو بناء فكري يدعمه من الناحية التحليلية نموذج النيوكلاسيك ، وجوهره ان افضل طريق يمكن ان تسلكه الدول النامية لتحقيق النمو يأتي من خلال المزايا التي يقدمها الانفتاح الواسع داخلياً وخارجياً ، ومواجهة المنافسة الدولية ، والاندماج الكثيف مع الاقتصاد الدولي (البستاني، 1997 : 10).

ان النظام الاقتصادي الحالي تسيره المؤسسات التالية : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للأنشاء و التعمير ، ومنظمة التجارة العالمية ، وهناك آليات عديدة ووسائل مختلفة تتظافر فيما بينها لتحقيق مآرب الامبراطوريات الاقتصادية الغربية بكل اشكالها ومستوياتها (كأن تكون دولاً او مؤسسات نقدية وصناعية او حتى افراداً) من اجل الحصول على المزيد من الارباح الطائلة التي لا يكون ثمنها سوى المزيد من إفقار وإذلال شعوب العالم الثالث السابق (لأن هذه الدول قد تراجعت الى مستويات أقل مما كانت عليه يوم وصفت بالعالم الثالث) ، وخاصة عند النظر اليها بالمقارنة مع الدول الغربية القابعة في شمال الارض ، وليس أدل على ذلك من حجم المديونية التي تعانيه ففي حين لم تزد مديونية الدول النامية للمصارف الدوليةعلى 4 مليار $ عام 1970 ، ارتفعت الى 128 مليار $ في عام 1980 ، واذا كان اجمالي حجم مديونية هذه البلدان نحو 130 مليار$ عشية ارتفاع اسعار النفط فأنه ارتفع الى 550 مليار$ عام 1980 ، ثم الى 612 مليار$ عام 1982 ، وبلغ حجم ديون الدول النامية في عام 1992 نحو 1703 مليار دولار ، وكذلك لدى مقارنة مستويات الاجور للعمال في الدول النامية وما يحصل نظرائهم العاملين في الدول الغربية ، وهو الامر الذي حدا بالشركات الدولية الى ان تنقل جزء

---

[1] - (PPP (purchasing power parity وتعني ان العلاقة بين سعر الصرف لاي عملتين تتمثل في العلاقة بين القوة الشرائية لكل عملة في كل قطر ، فمثلاً عند اخذ مجموعة من السلع واحتسبت كلفة شراءها في كل من انجلترا بالباون وفي فرنسا باليورو فان المعدل بين اجمالي الباونات واليورو المدفوعة لشراء هذه المجموعة من السلع انما يمثل سعر الصرف بين العملتين على اساس القوة الشرائية لهما وهو ما يعرف بالصيغة المطلقة للفرضية ، للمزيد من التفاصيل : د. هجير عدنان :دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وامكانية استخدامها في تحديد سعر الصرف ، دراسات اقتصادية ، ع 1 السنة 3 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص63 .

من فروعها الانتاجية الى الدول النامية بأسم الاستثمارات او الانفتاح لكي تحقق مزيداً من الارباح على حساب هؤلاء العمال ذوي الدخول المحدودة .

2- الشركات متعددة الجنسية :

ترجع اولى استخدامات تعبير (الشركة متعددة الجنسية) الى عام 1960 وذلك حينما اشار اليه E. Lilienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها في اكثر من دولة ، مع تحملها مسؤولية الادارة المباشرة عن تلك الاعمال التي تقوم بها داخل الدولة الأم وخارجها بأحدى الدول المضيفة (حاتم : 1988 ، 36) ، غير ان العالم قد شهد وجود اول شركة متعددة الجنسية في عام 1867 ، وذلك عندما قامت شركة سنجر الامريكية لماكينات الخياطة بأنشاء مصنع لها في مدينة (غلاسكو) في اسكتلندا ،كرد فعل لقرار الحكومة البريطانية آنذاك برفع الرسوم الجمركية على وارداتها من هذه الماكينات ، ثم لحقت بها شركات أخرى ، مثل شركة فورد الامريكية للسيارات وشركة وستنغهاوس الامريكية للكوابح الهوائية (لقوشه ،1999: 154) ،وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد نشاط هذه الشركات بشكل واسع وازداد تأثيرها على الدول المضيفة حتى وصل الى حد الضغوط السياسية .

ان التطور التاريخي السريع لهذه الشركات وخاصة بعد مشروع مارشال يقضي بوجوب قيام منظمات متخصصة لحماية المصالح الغربية ، ومن هنا انطلقت للتسلل الى الدول النامية الغنية بالمواد الاولية وبأساليب واغطية مختلفة ، وقد نجح هذا الاختراق مما سمح بتحقيق ارباحاً خيالية وتوظيف استثمارات كبيرة في هذه البلدان (محمود ،1981 :14).

وتشير بعض التقديرات الى ان شبكة الشركات متعددة او متعدية الجنسية تتألف من 44000 وحدة تلحق بها 28000 شركة تابعة ، وبحجم مبيعات سنوية بلغ في عام 1995 نحو 7000 مليار دولار ، اما ابعاد وتأثيرات هذه الشركات فيمكن ايجازها بما يأتي (البستاني ،1997 :32):

أ) طبيعة السوق التي تخلقها والعمل بها على صعيد الصادرات وبالاخص الاولية والتقنية العالية ، هي سوق احتكار قلة حاد .

ب) ساهمت هذه الشركات في احداث الانفجار المالي في مطلع التسعينات ، من خلال اختراقها الاسواق ولا سيما في الدول النامية .

ج) وجود علاقة وثيقة بين هذه الشركات والدول الصناعية ، من جهة المصلحة الحيوية المشتركة لكل منهما ، فأحدهما ينتمي للآخر ، وفي هذا السياق نجد ان من بين اكبر 100 شركة منها ، فقط 2 تأتي من الدول النامية وتحديداً من كوريا الجنوبية وفنزويلا .

د) ان عمليات هذه الشركات في الدول النامية تشكل عاملاً مهماً في انتشار الفساد والرشوة بين مسؤولي هذه الدول .

هـ) يمثل العالم القاعدة الانتاجية – التسويقية في عملياتها ، فهي تقوم بالانتاج وبشكل متزايد في الدول النامية ، وتجعلها قاعدة للتصدير منها بسبب تدني الاجور فيها ، وتوجه التصدير الى الدول المتقدمة عالية الاجور والاستهلاك .

و) تبلغ حصتها من التجارة الدولية نحو 40% ، ومن الاستثمار نحو 1400مليار دولار .

وقد ساهمت هذه الشركات بفعل نشاطاتها الافعوانية في دفع الولايات المتحدة الى العمل على خصخصة مجموعة من القطاعات وبضمنها الخدمات كحل للخروج من الازمة الاقتصادية والتجارية الخانقة التي مرت بها الولايات المتحدة والعالم .

المبحث الثاني
المؤسسات الاقتصادية الدولية

اولاً : صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للانشاء والتعميرIBRD:

تم تاسيس كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية 1944 ، من اجل خدمة المصالح الامبريالية ولم تكن تفكر هذا المؤوسسات حال ميلادها بتقديم أي نوع من العون او الدعم للدول النامية ، لإنها – الدول النامية – وقتذاك كانت تناضل في سبيل تحررها من الاستعمار الاوربي ، ولهذا نجد ان اهداف هاتين المؤوسستين ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية تنصب في خدمة الدول الصناعية ، ومن اهم الوظائف التي انيطت بصندوق النقد الدولي هي العمل على استقرار اسعار صرف العملات وامكانية تحويلها ، وتحقيق نمو متوازن في التجارة الدولية للارتفاع بمعدلات الدخل والاستخدام والطاقة الانتاجية .

اما البنك الدولي فانه ركز في بداية تأسيسه على اعادة اعمار اوربا ، وضمان تدفق الاستثمارات في الدول المتضررة من الحرب ، غير ان ثقل المشاكل التي اصطدمت بها هاتين المؤوسستين ادى بهما الى النأي عن مهماتهما الاصلية ، حيث تبنى مشروع او خطة مارشال مهمة اعمار اوربا ، مما جعل البنك الدولي يغير وجهته الاساسية قِبل الدول النامية وهذا الامر (خطة مارشال) قدمت نتائج جيدة للأمريكان قبل اوربا تمثلت اساساً في ازدهار الاقتصاد الامريكي في حينه ، وفتح ابواب الاقتصاد الاوربي امام حركة الاستثمارات الامريكية ، ولم تتجه انظار البنك الدولي الى عملية التنمية في العالم الثالث إلا بعد تولي (ماكنمارا) رئاسة البنك فتوسع النطاق الجغرافي لعملياته المالية لتشمل افريقيا وكذلك مد يده لمعالجة الخلل في قطاعات مختلفة ، وبحلول عام 1982 بدأ النفوذ الحقيقي الواضح للصندوق ومن ورائه الدول الغربية وخاصة U S A على صدر الدول النامية المرهقة ، حيث اظهرت عدد من الدول النامية عدم قدرتها على تسديد الديون مما حدا بها الى اللجوء الى صندوق النقد ليساعدها على الاتفاق مع (نادي باريس) لجدولة ديونها ، ومن هنا بدأت بالإمتثال لمقترحات وفتاوى صندوق النقد والتي عرفت (ببرامج التثبيت) (خالد ،1994 : 116- 117) .

وعن الروابط بين الصندوق والبنك الدوليين بعضهما ببعض ، نجد ان عضوية الصندوق شرط مسبق لعضوية البنك وان الدولة التي تنتهي عضويتها في الصندوق تفقد عضويتها في البنك بعد 3 شهور ، وتطلع ادارة البنك بانتظام على وجهات نظر الصندوق ومواقفه اتجاه الدول المختلفة ، ثم تتبنى هذه المواقف كأساس لانطلاق البنك في مهمته المتمثلة بتشكيل برامج التنمية وتقويم المشروعات ، وبازاء هذه المسائل تتبنى ادارة الصندوق وجهة نظر البنك ، ويبدو التداخل بصورة اوضح بين المؤسستين الماليتين موضوعة البحث ، إذ ان بامكان الصندوق ان يمنح البلد المدين قروضاً او تسهيلات مالية مقابل ان يصلح البلد المدين المقترض اوضاعه الداخلية وذلك بان يخضع اقتصاده الى تعليمات الصندوق والبنك الاصلاحية ، والتي في جوهرها ما هي الا مجموعة طروحات ومقترحات تلعن القطاع العام والتدخل الحكومي ، وتقدس الحرية ورؤوس الاموال الخاصة المحلية اوالاجنبية (عبدالعزيز ،2002 : 48) ، بدعوى ان القطاع الخاص وآلية السوق هما اكفأ من القطاع العام في مجال توزيع وتخصيص الموارد وتحسين اوضاع التوازن .

أ- برامج الاصلاح وفق شروط البنك و صندوق النقد الدوليين :

1) برامج التثبيت الاقتصادي :

تنطلق الاراء الخاصة ببرامج التثبيت الاقتصادي من مجموعة من الاسس النظرية ، وهي تصب في مجال تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها ، والاجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها لتصحيح حالة اللاتوازن في ميزان المدفوعات ، وهي مسائل ترتبط باجراءات المدى القصير ، كما يعتمد صندوق النقد ايضاً على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات ،معتمداً في هذه الاراء جزئياً على انموذج بولاك / 1991 ،والذي يشير الى العلاقة السببية بين اجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية ، ايماناً من ان حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الاصول الاجنبية وصافي تدفقات رأس المال ، أي ان زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة في الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود الى اليمين ، ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي ، وهو الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من (الافراط) في الاستهلاك والاستثمار الكلي (النجفي ، 2002 :17).

ان التأثيرات الانكماشية لسياسات التثبيت ستكون سريعة بأتجاه خفض مستوى الطلب الكلي ، وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية ، وتؤدي المحصلة الايجابية لهذه المتغيرات الى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الانفاق الاستثماري في اطار تحرير اسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية ، اضافة الى زيادة الضرائب غير المباشرة ، وعلى صعيد النقد ومستوى المعيشة ، فأن لهذه السياسات آثاراً سلبية تتمثل اساساً بأرتفاع معدلات البطالة مع خفض معدل الاجور ، اما خفض الانفاق الاستثماري فأنه يبطئ معدلات النمو الاقتصادي في حين يؤدي تحرير الاسعار الى ارتفاع اسعار السلع المحلية نتيجة لرفع الدعم عن السلع او الموارد النهائية ، ومما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان تحقيق اسعار الصرف الحقيقية سيرفع من مستوى اسعار السلع المستوردة ، وهي اجراءات تؤدي في مجملها الى خفض القوة الشرائية في المجتمع .

وقد انصب اهتمام سياسات صندوق النقد بشأن التحكم في عرض النقد إنطلاقاً من ان الافراط في السيولة النقدية يعد دافعاً الى خلق فائض الطلب و الذي يؤدي بدوره الى تزايد معدلات التضخم ، وجدير بالذكر ان الآلية الاقتصادية وراء معدلات التضخم المنخفضة والتي تعد مقبولة في اطار المنطق الاقتصادي ، تختلف عن الآلية الاقتصادية وراء المعدلات المرتفعة من التضخم التي لا يقبلها المنطق المشار اليه ،وعليه فأن برامج التثبيت الاقتصادي تسعى في تحقيق اهدافها من خلال الارتفاع باسعار الفائدة ، إذ يؤدي هذا الارتفاع الى تحفيز الادخار

من جانب ، وترشيد الاستثمار من الجانب الآخر ، وينصح الصندوق بوضع حدود عليا للأئتمان المصرفي خلال فاعلية برامج التثبيت الاقتصادي ، والاهتمام بتنمية اسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها ، وترشيد الاقتراض الخارجي بأعتبار ان هذه المشروطية ذات تأثيرات فاعلة في معالجة الاختلالات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، وتعزر هذه الاختلالات من قبل البعض الى مجموعة من العوامل المترابطة و المتشابكة ، والتي يصعب معالجتها وفق نظرة احادية تتلخص بأشكالية الموازنة المذكورة .

برامج االتثبيت الاقتصادي، هي سياسات قصيرة الأجل (12 إلى 18شهرا) تهدف إلى تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي عن طريق تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وفي الميزانية الحكومية وخفض التضخم؛ وذلك بالضغط على عناصر الطلب الكلي وتوظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الأساسية للسياسة الاقتصادية:

- <u>السياسة المالية :</u>

تهدف الإصلاحات في جانب السياسة المالية إلى (ابراهيم ،2004 :25):

أ- تخفيض نسبة عجز الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق العام، واتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع القاعدة الضريبية

ب- تخفيض النفقات الحكومية مع زيادة كفاءتها عن طريق تغيير بنية الإنفاق. أما التدابير المعتمدة لتحقيق هذه الإصلاحات فأهمها :

- تقييد الأجور في القطاع العام، وتجميد حجم الاستخدام، وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد،

-تخفيض مختلف أنواع النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وإلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية والخدمية كالأغذية والأسمدة والطاقة، والوصول بأسعارها إلى مستوى الأسعار العالمية.

- الكف عن الولوج في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، واستبعاد الدعم الحكومي للوحدات الإنتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام،

- <u>السياسة النقدية :</u>

وتستهدف خفض الطلب الكلي، عبرتقييد الائتمان المحلي بقصد التأثير في الطلب المحلي الذي يتم تمويله عن طريق الائتمان، الذي غالبا ما ينصرف نحو زيادة الاستيرادات، أو رفع أسعار السلع المحلية .

أما أهم التدابير المعتمدة لتحقيق هذا الهدف فهي :

أ- زيادة اسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

ب- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال مدة البرنامج وهي ما تعرف (بالسقوف الائتمانية). هذا على المدى القصير، اما على المدى المتوسط والطويل فتعطى الحرية للبنوك في تحديد اسعار الفائدة المدينة والدائنة، مع وضع حد ادنى لسعر الفائدة الدائن لحماية صغار المدخرين(إبراهيم. 2004 : 26).

- <u>سياسة سعر الصرف</u>

تلعب هذه السياسة دورا بارزا في مواجهة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الايرادات الحكومية اللازمة لخدمة الدين الخارجي.

فمن الثابت لدى البنك وصندوق النقد الدوليين ان العملة في أي دولة تكون اعلى من قيمتها الحقيقية، ولهذا يعد تخفيض قيمتها من الامور المطالب بها بوصفه شرط للتفاوض على أي قرض للتكييف الهيكلي.

إن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على العلاقات الاساسية بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، ويعيد تنظيم الاسعار الحقيقية المدفوعة الى المنتجين، والقيمة الحقيقية للرواتب والاجور فانخفاض قيمة العملة يعني ارتفاع اسعار السلع المستوردة قياسا الى السلع المحلية، وهذا سوف ينعكس سلبا على القوة الشرائية للدخل والاصول، ويؤدي بالتالي الى هبوط مقدار الواردات التي يريد الافراد والشركات شراءها بدرجة تتوقف على مرونة الطلب تجاه الاسعار والدخل الحقيقي ، كما يؤدي انخفاض قيمة العملة الى تقليص كلفة الايدي العاملة معبرا عنها بالعملات الاجنبية وهذا سيخفض ايضا قيمة المصاريف الحكومية بالدولار، ويسهل بهذه الطريقة توفير قسط من ايرادات الحكومة لخدمة الدين العام.

2-التكييف الهيكلي :

تستند برامج التكييف / التغيير الهيكلي على المتضمنات الاقتصادية الرئيسية التالية :

(1) تحرير الاسعار :

يعتقد البعض ان التدخل الحكومي في السياسة الاقتصادية وتحديداً في مجال الاسعار الجزئية ، يؤدي الى تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظيرتها العالمية ، وهو الامر الذي يترتب عليه تدني الكفاءة الانتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة التغييرات الاقتصادية المعاصرة ، بينما الاقتصاديات التي تتحدد فيها الاسعار من خلال آليات السوق يؤدي الى اقتراب او تساوي العلاقات السعرية النسبية الداخلية مع نظيرتها الخارجية ، وبذلك تتحقق الكفاءة التنافسية للسلع المحلية مع نظيرتها الاجنبية ، فضلاً عن ان تخصيص الموارد على وفق النمط الاخير يؤدي الى توزيع الدخل وفق امثلية باريتو ، وفي اطار هذا الفهم فان اجراءات التكييف الهيكلي لاعادة تخصيص الموارد تسعى في مقدمة اجراءاتها الى تحرير الاسعار سواء للموارد او السلع النهائية من قيود الدعم او الاجور من الجمود او مستوى تحديدها ، وتعمل هذه الاجراءات لتحقيق اهدافها باتجاهين اساسيين ،الاول : تخفيف العبء عن ميزانية الدولة عبر رفع الدعم السعري عن الإنتاج او مستلزماته ، والثاني : إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء النمط الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة .

هذا من الجوانب النظرية ، اما على صعيد التطبيق فان هنالك آثاراً جانبية غير مقبولة سوف تظهر ، فعلى الرغم من ان السياسات المرتبطة بالطلب ذات مديات قصيرة تتكامل وسياسات التكيف ذات المديات الطويلة ، وان هاتين السياستين تسعيان الى قدر كبير من التناسق وعدم التعارض ، الا ان لسياسات ادارة الطلب التي تسعى الى تخفيض الإنفاق العام وتدنيه الطلب الكلي ، وما ينشأ عنها من تزايد في معدل البطالة والفقر ، يصعب معهما تحفيز اقتصاديات العرض ، واذا كانت مسألة الكفاءة الانتاجية التي ستتحقق من جراء التغييرات الهيكلية ستمكن معدل الصادرات من التزايد بأفتراض ان الجهاز الانتاجي ذو مرونة كافية لإحداث هذا التزايد في معدل الصادرات ، فأن الانكماش الذي سيحصل في المدى القصير من جراء تفعيل إجراءات ادارة الطلب التي يسعى اليها صندوق النقد سيبطئ العرض المحلي من السلع والخدمات التي يسعى اليها البنك الدولي في اطار اقتصاديات السوق ، وهذا الاختلال بين فاعلية ادارة الطلب وممكنات زيادة العرض لن يمكن من تحقيق التوازن الذي تبتغيه مؤسسات بريتون – وودز في الاقتصادات النامية ، سواء كان مصدر هذا الاختلال والتباين الفارق الزمني لمعطيات الاداتين المذكورتين ، ام هو اختلاف مرونة السياسات المرتبطة بخفض الطلب او زيادة العرض ، انطلاقاً من ان الاولى ذات محتوى نقدي يمكن التحكم باجراءاتها زمنياً او كمياً ، بينما السياسات الثانية ذات متضمنات مادية تكنولوجية يصعب التحكم والتأكد من فاعليتها وبمعدلات نموها في ظل قاعدة الموارد الداخلية او الخارجية في اقتصاديات نامية ، وبذلك فأن قدراً من عدم التوازن بين معطيات السياستين المذكورتين سيترتب عليها تراجع في المقدرة على توفير الحاجات الاساسية وتزايد معدلات الفقر في المجتمع في المدى القصير في اقل تقدير(النجفي ،2002 : 23).

(2) التخصيصية :

هناك اسلوبان بتم التحول من خلال احدهما الى ما يسمى بالخصخصة او التخصيصية او التخاصية هما (الرومي ،1999 : 176- 177) :

أ- التخصيصية التلقائية :ومؤداه تشجيع القطاع الخاص ودعمه بشكل يؤهله لزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني ، وبما لايؤثر على كفاءة الانشطة التي يضطلع بها القطاع العام ، ويعتمد هذا الاسلوب اساساً على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع المبادرات لافراد ومؤسات القطاع الخاص ، مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع وذلك باطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للأستثمار والانتاج في مؤسساته المختلفة ، وهذه التخصيصية تتطلب فترة زمنية طويلة لانها تتطلب من المؤسسات الحكومية والخاصة تعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار استناداً الى متطلبات عملية التخصيصية التلقائية

ب- التخصيصية الهيكلية :

وتتركز على تقليص دور القطاع العام من خلال بيع مؤسساته الانتاجية و / او تحويل ادارتها الى القطاع الخاص ، ويبدأ هذا النمط من التخصيصية بالاجراءات التمهيدية ذاتها المتبعة في الاسلوب الاول ، يتبعها اجراءات هيكلية مختلفة تستند الى تصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم جدوى اصلاحها ليتم بيعها الى القطاع الخاص او حتى فصل ملكيتها عن ادارتها تمهيداً لضمان ادارة تلك المؤسسات على اسس اقتصادية كفؤءة ، وبذلك يتم تطبيق اللامركزية في ادارة المؤسسات العامة لرفع كفاءتها بغية تحسين عوائدها المالية ، ويتطلب هذا

النمط من التخصيصية فترة زمنية طويلة نوعاً ما . وقد كانت تجربة التخصيصية الهيكلية في بريطانيا في ظل حكومة العمال وذلك عقب الحرب العالمية الثانية ، من ابرز تجارب التخصيصية ، حيث قامت عمليات تأميم واسعة ، ادت الى هيمنة القطاع العام على كثير من الانشطة الاقتصادية كإنتاج الفحم والحديد والصلب وادارة السكك والموانئ والنقل والكهرباء ، واقرت النظام اللامركزي فيها بتولي القطاع الخاص ادارتها مقابل احتفاظ الدولة بملكية تلك الانشطة وذلك بهدف رفع مستوى كفاءتها بصورة خاصة ، غير ان هذه الاجراءات لم تحقق نتائج ايجابية بل زادت من سلبيات الاداء الاقتصادي للمؤسسات العامة البريطانية ، حتى جاءت حكومة المحافظين برئاسة (مارغريت تاتشر) في نهاية السبعينات ، فقامت بتنفيذ سياسة التخصيصية بشكل ناجح مع الغاء المركزية السابقة ببيع تلك المؤسسات الى القطاع الخاص ، استناداً الى مبررات عدة من اهمها ضعف العائد على رؤوس الاموال التي استثمرتها مؤسسات القطاع العام طوال فترة عملها ، مقابل ضعف الانتاجية وما رافقه من ارتفاع في كل من تكاليف الانتاج وفي اسعار مختلف السلع المنتجة في تلك المؤسسات ، اضافة الى عدم اقتناع المجتمع الاستهلاكي بجودة السلع المعنية بصورة عامة .

(3) تحرير التجارة :

تفترض التغييرات الهيكلية امكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية الى الكفاءة الانتاجية ، واذا امكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فأن ذلك يشير الى اقتراب / او تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيراتها في السوق العالمية (الخارجية) وهو الامر الذي يعني تمتع الوحدة المنتجة بالكفاءة التنافسية في الأسواق الخارجية ، ويعتقد خبراء البنك الدولي ان اتمام هذه الإجراءات في الاقتصاديات النامية من شأنه تمكينها من مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر اكبر من الكفاءة .

وتستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقاً من ان هذه الاقتصاديات تواجه قدراً من العجز في العملات الاجنبية ، وان عوائد الصادرات وليس الاقتراض الخارجي يعد المصدر الاساسي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات ، وقد استندت هذه الآراء الى دراسات اجريت من قبل بعض الاقتصاديين ،وهي تشير الى ان النمو الاقتصادي دالة في الصادرات ، وعليه فأن تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات يقتضي إجراء تغييرات في الممكنات والعلاقات بين القطاعات التي تؤدي محصلتها الى تحفيز قطاع الصادرات ، ويتطلب ان يرافق ذلك إجراءات تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية وازالة الدعم او حماية قطاع الانتاج ، وعدم اعتماد سياسة احلال الواردات ، والتأكيد على تطبيق الاجراءات التي تساعد على تحرير التجارة الخارجية (النجفي ، 2002 : 27) .

ثانياً : منظمة التجارة العالمية :

تعرف منظمة التجارة العالمية (**W T O**) World Trade Organization بأنها " إطار للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والاحكام المتفق عليها " وهي تشرف على مجمل تجارة السلع في العالم وبنحو 90% ، ولا يتحرر من سطوتها سوى تجارة النفط (في الوقت الحاضر) ، وتقوم فلسفة هذه المنظمة على فكرة الميزة النسبية في التخصص التجاري لكل دولة ، وقد ولدت منظمة التجارة العالمية من رحم الجات بولادة عسيرة استمر مخاضها نحو 47 عاماً وهي الفترة الممتدة منذ الشروع باول جولة مفاوضات لتأسيس هذه المنظمة والتي كانت في عام 1947 في جنيف حتى جولة أورغواي فأتفاق مراكش عام 1994 وهو تأريخ انشاء المنظمة (الصرن :2001 ، 35).

ومن الجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة الامريكية المتحمس الاكبر لقيام هذه المنظمة في الاعوام الاخيرة قد عارضت قيامها في الاربعينات من القرن العشرين ، إذ ان المؤتمرون في (بريتون وودز) عام 1944 قرروا انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، فأنشأوا البنك والصندوق الدوليين في حين تعذر قيام **W T O** بالنظر لأعتراضات الكونغرس الامريكي عليها ، وأنشأت بدلاً عنها اتفاقية الجات .

نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة اورغواي ، في المادتين 1 و 2 على انشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الاطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية بين الاعضاء الموقعين والذين سوف ينضمون اليها فيما بعد ، في القضايا المتصلة بالاتفقات والادوات القانونية المقترنة بها .

- <u>مبادئ منظمة التجارة العالمية :</u>

ان اهم مبادئ منظمة التجارة العالمية يمكن الاشارة اليها كما يأتي (العيسوي ، 1995: 16):

1- مبدأ تعميم المعاملة التفضيلية الممنوحة (الدولة الأولى بالرعاية)

ويقصد به عدم التمييز بين الدول الاعضاء في المنظمة فيما يتعلق بمنح الرعاية او الامتيازات الخاصة ، وجوهر هذا المبدأ انه في حال قيام أي دولة بمنح ميزة او حصانه او تفضيل لدولة اخرى (عضو بالمنظمة) فأنه

ستنسحب هذه الميزة او هذا التفضيل او التمييز في المعاملة على كافة الدول الاخرى في المنظمة مباشرة من دون أي مطالبة او اتفاق جديد مع الدولة المانحة لهذا الامتياز ، وقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية على هذا المبدأ ، إذ نصت على ضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق التي تمنح لبلد آخر من دون الحاجة الى اتفاق جديد ، وقد استثنت الحالات التالية من هذا المبدأ :

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة الدولية .

ب - العلاقات التفصيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض الدول النامية التي كانت قديماً مستعمرات لها .

ج- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية ، حيث تعفى الدول الصناعية من هذا المبدأ بشرط ان تربط بين هذه الدول تكتل اقتصادي ، وان تكون هذه الدول منتمية جغرافياً الى اقليم اقتصادي معين .

وبالنسبة للدول النامية المتكتلة اقتصادياً فأن الاستثناء الأخير يشملها حتى وان لم تطبق شرط الانتماء الى اقليم جغرافي معين .

2- مبدأ الشفافية :

ويعني ان تكون التعريفة الجمركية هي الاداة الوحيدة للحماية ، ولهذا المبدأ استثناءات ايضاً وهي :

أ- مواجهة عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات .

ب - وجود حالات خاصة مبررة يسمح من خلالها باستخدام حصص الواردات بالنسبة للسلع الزراعية .

ج- الزيادة الطارئة للواردات من سلع معينة والتي تهدد الانتاج المحلي بخطر جسيم ، وخاصة الصناعات الوليدة ، وهو ما يعرف بالشرط الوقائي .

3- مبدأ عدم التمييز :

ومؤداه التعهد بان استخدام التعريفة او غيرها من القيود يتم بطريقة غير تمييزية ، وقد نصت عليه المادة 2 من الاتفاقية .

4- مبدأ التبادلية :

وهو ضرورة قيام الدول الاعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود او تخفيضها ، وان يتم ذلك عبر المفاوضات متعددة الاطراف ، بحيث يقابل كل تخفيف في الحواجز الجمركية او غير الجمركية لدولة ما تخفيف مقابل معادل في القيمة من الجانب الآخر ، حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها الدول الاعضاء ، وتعتبر النتائج التي تتوصل اليها المفاوضات ملزمة لكل دولة ، ولا يجوز إجراء أي تعديل عليها إلا في اطار مفاوضات جديدة ، ويستثنى من ذلك حالتين هما :

أ- حالة الصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية .

ب – ترتيبات المنتجات المتعددة الاطراف (مثل المنسوجات القطنية) .

5- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :

وهو منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية في علاقاتها مع الدول المتقدمة ، بغية تنشيط حركة التنمية الاقتصادية فيها .

6- مبدأ المفاوضات التجارية :

وهو ان يكون التفاوض الاداة الاساسية لحل المنازعات التجارية بين الدول ، ويكون ذلك في اطار المنظمة .

7- مبدأ التعهد بتجنب سياسة الاغراق Anti Dumping :

تلزم المادة 6 من الاتفاقية الدول الاعضاء بعدم تصدير منتجاتهم باسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم ، اذا كان من شأنه ان يلحق ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المستوردة (العضو بالمنظمة) او انه يهدد بوقوع مثل هذا الضرر ، وتخول المادة نفسها الدولة فرض رسم تعويضي Countervailing Duty لإلغاء اثر الاغراق او منع حدوثه اصلاً من جانب أي دولة اخرى .

8- التعهد بتجنب دعم الصادرات :

تنص المادة 16 على التزام الدول بالامتناع عن تقديم الدعم للصادرات ، وخصوصاً الصادرات من السلع غير الاولية (المصنوعات) لأن مثل هذه الاعانة للصادرات قد تؤدي الى ايقاع الضرر بدولة اخرى سواء اكانت مستوردة او مصدرة .

9- إمكانية اللجوء الى إجراءات وقائية :

تجوز المادة 19 وفي حالات الطوارئ للدولة العضو عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلع معينة وبنحو يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلع ، يجوز لها ان توقف ما سبق لها ان تعهدت به من التزامات (تخفيضات) بالتعريفة الجمركية على هذه السلع جزئياً او كلياً ، مع الالتزام بالغاء هذه الاجراءات

خلال فترة زمنية معينة باعتبارها اجراءات مؤقتة هدفها اعطاء الصناعة المحلية فرصة للتكيف واعادة اكتساب القدرة التنافسية .

مهام واختصاصات منظمة التجارة العالمية :

تتحدد مهام منظمة التجارة العالمية بحسب المادة 2 من ميثاق التأسيس بما يأتي (المسافر ،2002 : 179) :

1) تعمل المنظمة على تسهيل تطبيق إدارة تنفيذ وتعزيز اهداف هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية المتعددة .
2) توفير منتدى او تجمع Forum للمباحثات بين الدول الاعضاء في شؤون علاقاتهم التجارية ، وايا من الشؤون التي تمت معالجتها في ظل الاتفاقيات والملاحق .
3) ادارة القواعد والإجراءات التي تحكم بالفصل بين الدول الأعضاء في حال نشوب الخلافات بينهم .
1) متابعة وادارة آليات السياسات التجارية مما يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في اطار المنظمة .
2) التعاون مع صندوق النقد الدولي **I M F** والوكالة التابعة له بهدف ان يكون هناك تنسيق اكبر على صعيد ادارة القرارات الاقتصادية العالمية .

اما اختصاصات منظمة التجارة العالمية فتنحصر في وظيفتين اساسيتين هما (نعوش ،2002 :117):

1) **<u>فحص السياسات التجارية</u>** :

الغاية من هذا الفحص هو التعرف على مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتها المتعددة الاطراف في اطار الاتفاقيات الموقعة في ظل المنظمة ، ويتولى الاشراف على عملية الفحص هذه (جهاز فحص السياسات التجارية) وهو المجلس العام للمنظمة ، وذلك اعتماداً على تقريرين ، الاول مقدم من قبل الدولة المعنية ، والثاني تعده الامانه العامة للمنظمة ، ثم يقوم جهاز الفحص بتحرير تقريره الخاص ، وتوزع هذه التقارير على جميع اعضاء المنظمة .

يجري الفحص مرة واحدة كل سنتين بالنسبة للولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الاوربي واليابان ، وتتم تسمية 16 دولة تأتي بعد هذه المجموعة من حيث اهميتها التجارية على المستوى العالمي وهذه المجموعة يتم فحص سياساتها التجارية مرة واحدة كل 4 سنوات ، اما الدول النامية فأن فحص سياستها التجارية يكون كل 6سنوات ، وتمنح الدول الأقل نمواً فترة اطول .

ونظراً لكون المنظمة لا تمتلك اجهزة متخصصة لدراسة السياسات التجارية ميدانياً ، وتعذر امكانية اعتمادها على التقرير الذي يقدمه البلد العضو ، فأنها والحالة هذه مضطرة للأستعانة بمؤسسات دولية اخرى ولا سيما صندوق النقد الدولي ، يشار في هذا الصدد الى اتفاقية الاورغواي قد نصت على اهمية هذا التعاون كما بينا ، وعليه فأننا نجد ان تقارير فحص السياسات التجارية تعتمد على برامج التصحيح الهيكلي التي يعدها الصندوق للبلدان النامية .

<u>2)فض المنازعات التجارية</u> :

أعطت اتفاقية اورغواي دفعاً جديداً لتحريك وتنشيط وتسريع عمليات التفاوض بين الدول المتنازعة او المتصارعة لأسباب تجارية ، وبناءاً على تلك الاتفاقيات اصبحت المنظمة هي الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في تلك الخلافات والمنازعات ، وتلتزم الدول الاعضاء بأحترام القرارات الصادرة عن اجهزتها وان تطبقها دون قيد او شرط وبصورة فورية ، الا الحالات التي تتطلب مزيد من الوقت لحلها يحدده جهاز فض المنازعات ،وهذا الجهاز الاخير يتشكل من ممثلين عن جميع الدول الاعضاء في المنظمة يتساوون في الحقوق والواجبات جميعاً ، دونما تمييز بين عضو وآخر بسبب كبر او صغر نصيبه في حركة التجارة الدولية ، كما ان اعضاء المجموعات الخاصة وجهاز الاستئناف حياديون وغير مرتبطين بمؤسسات الدول التي ينتمون اليها ، لضمان صدقية نظام التسوية في المنازعات التجارية بين الدول .

ومما يشار الى ذكره هو ان منظمة التجارة العالمية ليس بأمكانها انزال عقوبات تجارية مباشرة على العضو المخالف لاحكام الاتفاقات متعددة الاطراف إذ تنحصر صلاحياتها في هذا المجال بتخويل العضو المتضرر اتخاذ اجراءات تجارية ضد العضو المخالف ، وقد تقتصر هذه الاجراءات على المعاملة بالمثل كوضع العراقيل امام استيراد سلعة معينة من دولة اخرى ، وتتناول هذه العراقيل قطاع السلع ، ويتم ذلك بعد موافقة جهاز فض المنازعات للعضو المتضرر ايضاً توقيع عقوبات تجارية مختلفة كتقليص استثماراته في البلد المخالف او أي اجراء تجاري يرتبط بالخدمات .

في ظل منظمة التجارة العالمية تم التوصل الى توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية المهمة بين الدول المنضوية تحت لواء هذه المنظمة ، ومن أهم هذه الاتفاقيات هي ما يأتي :

القسم الأول : الأتفاقيات السلعية :

اولاً :الاتفاقيات المتعلقة بأزالة الحواجز الجمركية :

وهي ثلاثة اتفاقيات ، الاولى تتعلق بمنح اجازات الاستيراد ، وتقضي بأن تنشر الدول الاعضاء كل المعلومات الخاصة باجراءات منح اجازات الاستيراد والجهات الإدارية المسؤولة عن إصدارها ، ووضعت سقوف زمنية لانجاز هذه الاجازات.

وثانيها ، اتفاقية تخص فحص ما قبل الشحن وتتضمن قواعد عمل الشركات المتخصصة للتأكد من مدى دقة كمية ونوعية وأسعار السلع المستوردة ، وثالثها تتعلق بقواعد المنشأ والتي تستخدمها الحكومات للتمييز بين ما هو مصنع محلياً (حسب نسبة المدخلات المتفق عليها) وبين تلك المصنعة في دولة اخرى .

ثانياً : اتفاقية تحرير السلع الزراعية :

تمت مناقشة المسألة الزراعية لأول مرة - في اطار الجات - ضمن جولة مفاوضات الاورغواي ، وتتألف هذه الاتفاقية من 13 جزء و5 ملاحق وتتضمن 21 بنداً ، وتشمل السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ولا تشمل الاسماك او المنتجات السمكية(الهبهاب ،1999 :137).

ومن القضايا الرئيسية التي ناقشتها الاتفاقية هي تخفيض الدعم المقدم للصادرات الزراعية تدريجياً من ميزانية الدعم وبنسبة 36% (26% لمنتجات المشتقات الحليبية ، 48% الأزهار) وكذلك تخفيض كمية الصادرات التي تحصل على مساعدات تصدير بنسبة 21% عن فترة الأساس (1986 – 1990) ، والزام الدول الاعضاء بفتح اسواقها امام 3% ثم 5% من استهلاكها المحلي ، كما اكدت الاتفاقية على تحويل الحواجز غير الجمركية الى تعريفات جمركية ، واخيراً تخفيض المساعدات الداخلية المقدمة للمزارعين بنسبة 20% عن مستويات فترة الاساس المشار اليها آنفاً .

وتضمنت الاتفاقية ايضاً ضوابط للدعم المسموح به ، إذ لا يطبق مبدأ تخفيض الدعم على نسبة معينة من الانتاج لا تتجاوز 5% للدول المتقدمة و 10% للدول النامية كما انه لا يطبق ايضاً على المدفوعات المباشرة اذا كانت مساحة او محاصيل ثابتة ، او على 85 % او اقل من المستوى الاساسي للانتاج ، او على عدد ثابت من الحيوانات الحية ، ولا يطبق ايضاً على الاجراءات الحكومية من المعونات المباشرة او غير المباشرة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية ، ولا على دعم الاستثمارات الزراعية ، والمعونات الغذائية التي تقدمها الحكومة للسكان ذوي الدخل المحدود (عبد العزيز ، 2001 : 82).

ثالثاً : اتفاقية المنسوجات والملابس :

دأبت الدول المتقدمة ومنذ 1947 على تقييد وارداتها من المنسوجات والملابس عن طريق الحصص الثنائية وذلك في ظل ترتيبات الالياف متعددة الاطراف MFA (Arrangement Fiber – Multi) ومنذ ذلك الحين والدول تجتهد بالابقاء على التعريفات المرتفعة على الواردات من المنسوجات ، وهو الامر الذى قاد الى رفع اسعارها .

لقد ادى اتفاق الالياف الى ارتفاع اسعار المنسوجات والملابس في الدول الصناعية ، مما الحق ضرراً بالمستهلكين ، فقررت هذه الدول تفكيكه خلال مناقشات جولة اورغواي ليحل محله اتفاق المنسوجات والملابس ، وبموجب الاتفاق الاخير يتعين المرور باربع مراحل مدتها 10 سنوات ، يتم خلالها وعلى التوالي تحري ما نسبته 49% من قيمةالواردات الكلية لهذه السلع .

ولم يأتي الطلاق بين الدول الصناعية واتفاق الالياف تكريماً للدول النامية ،وانما منحت اتفاقية الاورغواي الحق للدول الكبرى في فرض رسوم جمركية مرتفعة في حالة الاغراق او الوقاية ،وفي عام 1998 بينت دراسة تابعة لمنظمة التجارة العالمية ان الدول النامية اكدت ان الالتزامات المتفق عليها حول هذا الموضوع لم تنفذ بصورة مقبولة ، كما ان التحرير الجزئي لواردات المنسوجات والملابس ادى تلقائياً الى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت شعار مكافحة الاغراق او الاجراءات الوقائية (نعوش ،2002 : 123).

القسم الثاني : الاتفاقات الخاصة بالتجارة بالخدمات

اتفاقية التجارة بالخدمات GATS :

تم الاتفاق لاول مرة خلال جولة الاورغواي على تأسيس الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات ، وتتكون هذه الاتفاقية المتعددة الاطراف من 4 محاور هي النصوص الرئيسية (المبادئ العامة والالتزامات) ، ووملحقات

القواعد الخاصة بنشاطات محددة ، ثم التعهدات الخاصة للاعضاء حول دخول السوق ، والمجموعة الرابعة تتضمن جداول بالحالات التي يحق فيها للدول الاعضاء ان لا تطبق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية .

ويشار في هذا الصدد ان WTO قد قسمت نشاطات الخدمة الى 11 مجالاً او قطاعاً وهي خدمات الاعمال التجارية ، وخدمات الاتصالات ، وخدمات التشييد والهندسة ، وخدمات التوزيع ، والخدمات التعليمية والصحية والبيئية ، والسياحة والسفر ، وخدمات النقل ، والخدمات المالية كالتأمين والخدمات المصرفية ، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية .

ويتعين على الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية تحرير العمليات الجارية في ميزان المدفوعات ، ولا يجوز تقييدها الا في حالات استثنائية وبشكل مؤقت ومشروط ، كتعرض ميزان المدفوعات للخطر ، حينئذ يمكن اتخاذ الاجراءات الوقائية .

وفي مجال حجم تجارة الخدمات الدولية نجد ان الدول الصناعية تهيمن على الجزء الاكبر منها ، إذ بلغت صادرات الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان وكندا نحو ثلثي صادرات العالم عام 2000 وكذا حالها في مجال استيراد الخدمات ، اما مساهمة الدول النامية فهي متواضعة ، فمثلاً المساهمة العربية والاسلامية لا تتعدى 5% من صادرات الخدمات الدولية ، و8% من وارداتها العالمية ، ويشار في هذا السياق الى تجارة الخدمات في الاقطار العربية تعتمد على 3 أصناف رئيسية وهي التحويلات من دون مقابل ، والسياحة ، ودخل الاستثمار.

القسم الثالث : اتفاقيات المجالات الاخرى :

اولاً: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية :

في عام 1967 تم انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization **WIPO** لضمان حماية الملكيات الفكرية ، وخلال جولة الاورغواي تم استصدار المزيد من القواعد والإجراءات التي صعدت من درجة الحماية الممنوحة للحقوق الادبية والفكرية ،إذ اضيفت قواعد جديدة وسعت من نطاق الحماية وزادت امد سريانها والزمت الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة لتلك الحماية ، وفوق هذا كله الزمت الدول فرض عقوبات على الخارجين عليها (امين ، 1999 : 180).

ويشمل تعبير الملكية الفكرية او الادبية ضمن هذه الاتفاقية الجديدة الأوعية الادبية او الفكرية التالية :

1- حقوق المؤلف Copy Rights :

نصت الأتفاقية الجديدة على امتداد حقوق المؤلف الى 50 سنة .

2- براءات الأختراع Patents :

تضمنت هذه الأتفاقية زيادة مدة حماية براءات الاختراع الى 20 عاماً بعد ان كانت 10 سنوات ، كما وسعت الحماية في حالة براءات الأختراع التي كانت تشمل قبل ذلك طريقة الصنع فقط ، فأصبحت تشمل بالأضافة الى ذلك المنتج نفسه .

3- العلامات التجارية Trade Marks :

فيما يتعلق باستغلال العلامات التجارية جاء في الاتفاقية ان حق استغلال العلامات التجارية هو 7 سنوات .

ان حقوق الملكية الفكرية بمختلف مجالاتها تقدم حوافز بلا شك للبحث وتطوير التقنيات ، لانها تسهل لاي مبتكر ان يجني ثمار استثماره ، وبمجرد انتهاء مدة الحماية تبدأ المنافسة في دفع الاسعار لتقارب تكلفة الانتاج ، وهنا تظهر مثالية برنامج حماية الملكية الفكرية من خلال ايجاد التوازن بين الحافز الخاص للمخترع مثلاً وبين المصلحة العامة المتحققة من تعظيم الوصول لثمار الابتكار، وينعكس هذا التوازن في البند (27) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان /1948 القائل بأن لكل فرد الحق في حماية المصالح المادية والاخلاقية الناتجة عن أي انتاج علمي ، ادبي او فني يكون هو مؤلفه كما ينص ذلك الاعلان بأن لكل فرد الحق في ان يتقاسم التطور العلمي وفوائده (UNDP ، 2001 : 102) ، وعليه نجد ان منظمة التجارة العالمية وفي هذه الاتفاقية T R I P S تدعو الى التوازن بين دفع الابتكار التقني ونقل ونشر التقنية.

بالرغم من المبررات المشار اليها في اعلاه والتي تنادي بها الدول الصناعية حول تعظيم حقوق التأليف والاختراع ، غير ان القسم الاكبر من دول العالم وهي الدول النامية سيلحق بها الكثير من الضرر جراء هذه الحقوق إذ ان النفع والفائدة التي تعود على الدول النامية يكاد لا يذكر عند مقارنته بما تجنيه وما ستجنيه الدول الصناعية ذلك ان الاغلبية الكاسحة من براءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية مصدرها الدول المتقدمة فأكثر من 80% من اجمالي براءات الاختراع المطبقة في العالم الثالث مملوكة لأجانب وخاصة الشركات

المتعددة الجنسية الامريكية والاوربية الغربية ، رغم ان اكثر من 90% من هذه البراءات لم تعد مستخدمة في الدول الي نشأت فيها (امين ، 1999 ، 181).

هذا من جانب ومن جانب آخر نجد ان قضايا الملكية الفكرية تتعذر مناقشتها بصورة مجتزئة عن قضايا أخرى تتصل بها كهجرة العقول من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ثم ان الاختراعات والابتكارات لم تكن وليدة هذا العصر بل هي حصيلة تطور تاريخي متراكم عبر مسيرة الحضارة الانسانية ، أي ان هذه الدول الغربية او غيرها انما بنت امجادها وصناعاتها المتطورة بالارتكاز على الثروات المعرفية للامم عبر التاريخ وخاصة العلوم العربية .

المبحث الثالث

سبل التكيف مع شروط المؤسسات الدولية

اولاً : الإصلاح الاقتصادي والتعليمي والسياسي والإداري :

ان إصلاح سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في عملية التنمية إذ انه يساهم في ايجاد قوة عمل مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بالتحديات والشروط الاقتصادية العالمية فالتعليم، بأنواعه المختلفة ومراحله وأنماطه المختلفة، النظامية منها وغير النظامية يشكل العمود الفقري لجهود تنمية الموارد البشرية وهذا يستدعي إيلاء نظم التعليم والتدريب أهمية خاصة لتكون في مقدمة الأوليات التنموية والجهود الرامية إلى التطوير والتحديث، ومواكبة المستجدات، ومواجهة التحديات الناجمة عن حركة العولمة وامتداداتها ويتقاطع التعليم مع حركة العولمة في أكثر من موقع، فتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة بدأت بإحداث ثورة في أساليب التعليم وآلياته، والوسائل المستخدمة فيه للحصول على المعرفة . (الرفاعي واخرون ، 2005 :212)

ويمكننا القول أن ثلاثة مفاتيح رئيسية لتطوير النظم التعليمية في ضوء التطورات العالمية وحركة العولمة : أولها، إيلاء العناية اللازمة لجودة التعليم واقتصادياته ومواءمته ومردوده على الفرد والمؤسسة والمجتمع والثاني توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم، لتشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب مؤسسات القطاع العام وبالتالي زيادة أدوار الجهات والمؤسسات غير الحكومية في التخطيط والتمويل والتنفيذ لنظم وبرامج تنمية الموارد البشرية وتطوير أداء الجهات الحكومية في الوقت نفسه في التنظيم والرقابة والتقييم والمساءلة ، اما الثالث فهو استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مراحل التعليم وأنماطه المختلفة وبما يخدم التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وعليه فأن العولمة تقتضي تغييراً في المناهج الدراسية بحيث تصبح من المرونة المناسبة ما يمكن من إدخال أنواعاً جديدة من التعليم وإعادة تأهيل الكوادر التعليمية لتتناسب مع معطيات العولمة (الرفاعي واخرون ، 2005 :212) .

كذلك تتطلب التنمية عمليات تدريب وتأهيل مستمرة وخصوصاً في الفترة الحالية من أجل إيجاد كادر خبير قادر على دراسة السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تعمل من خلالها قوى العولمة ورصد هذه السياسات والعمل على إيجاد خطط وبرامج مناسبة لدرء الأخطار الناجمة عن العولمة قدر المستطاع وإمكانية الاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية المواكبة لظاهرة العولمة، وكذلك التدريب والتأهيل للموظفين القائمين على رأس عملهم والجدد من أجل معرفة استخدام التكنولوجيا الجديدة .

ثانياً : الضغط على الدول المتقدمة لتفعيل التزاماتها والمساعدة لتحقيق التنمية في الدول النامية :

ان الدول المتقدمة بامكانها المساهمة في تطوير وتحديث الاقتصاديات النامية ولا سيما في القطاع الزراعي بمختلف الصور والتي لاتقتصر على توصيات وتسهيلات اتفاقية السلع الزراعية الموقعة ضمن اطار منظمة التجارة العالمية اذ بامكانها – الدول المتقدمة – العمل على حل المشكلات وفق ما ياتي(حبيب ، 1976 : 124-125) :

أ- تقديم دعم مالي ومادي بشروط مناسبة بغية تطوير القوى المنتجة وتسريع وتائر نمو الانتاجية والانتاج الزراعي ، فضلاً عن تقديم الدعم العلمي من خلال تطوير وتأسيس مراكز البحوث التطبيقية الخاصة بالعلوم الزراعية .

ب- تقديم المساعدات الغذائية للدول النامية لضمان تغطية العجز المتنامي لديها والمرتبطة بظاهرة ارتفاع معدلات النمو السكاني واستمرار المستوى المنخفض لمعدلات النمو في غلة الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية وفي اجمالي الانتاج الزراعي .

ج- فتح الاسواق المحلية في الدول المتقدمة اما السلع الزراعية التقليدية المنتجة في البلدان النامية ، والكف عن فرض قيود تمييزية ضد صادرات الدول النامية مما يساعدها في تصريف سلعها في تلك الاسواق .

غير ان الدول المتقدمة لها رؤية اخرى تتعلق بمن يتحمل مسؤولية التنمية (اسعيد ، 2002 : 271) وجوهر هذه الرؤية يستند الى مقولة رئيسية تتمثل في ان مسؤولية التنمية انما تقع بالدرجة الاولى على السياسات الداخلية للدول النامية ، وان هذه الاخيرة قد صممت عن قصد استراتيجية التغيير الخارجي من اجل تجنب التعامل مع المشكلات الداخلية ، وتذهب هذه الرؤية ايضاً الى القول ان الجنوب ينحو دائماً الى الربط ما بين التخلف الاقتصادي والتبعية ويجعل من الاول نتيجة للثاني ، في حين ان التخلف الاقتصادي قد يكون سبباً للتبعية وليس نتيجة لها ، كذلك ووفقاً لهذه الرؤية فان هناك عدة اسباب تكمن وراء ضورة الاهتمام بعملية صنع السياسة الداخلية عند مناقشة كيفية التغلب على انماط التخلف تمثل اهمها ما ياتي :

أ- ان التغييرات الممكنة في اطار النظام الدولي الجديد لن تكون مجدية ما لم تحقق الدول النامية نتائج افضل داخلياً ، فالدول ذات النظم الفعالة لصنع القرار والتي فيها نخبة حاكمة ملتزمة بالتنمية القومية هي فقط التي يمكنها اقتناص الفرص الموجودة في اطار النظم الدولية القائمة والاستفادة كذلك من اية تعديلات يتم اجراءها .

ب- انه اذا فرض وتمت الاستجابه لكل مطالب العالم الثالث فان ذلك يفيد كل الدول نامية لان بعض الحكومات تتكون من لصوص محترفين اذن فالقضية كالاتي : كيف تجرؤ دول الجنوب على المناداة بالعدالة الدولية في علاقات الشمال – الجنوب وهي غير قادرة على تحقيقها في الداخل ؟ وما جدوى تحقيق العدالة الدولية اذا كانت قيمة العدالة تلك مفقودة داخل دول الجنوب ، مما يفرغ قيمة العدالة الدولية من اية مضمون انمائي حقيقي وهكذا وفقاً لرؤية الشمال فان قضية اعادة التوزيع التي تمثل خياراً له قدر كبيرمن الالحاح بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية ، يتم اهمالها تماماً من جانب النخب في هذه الدول ، وترتبط بهذه القضية قضية اخرى مهمة الا وهي قضية تسريب رؤوس الاموال من الدول النامية ، حيث يقوم اثرياء هذه الدول بتحويل رؤوس اموالهم الى الخارج خاصة الى سويسرا او بريطانيا او امريكا وهي الاموال التي يمكن استثمارها لدعم خطط التنمية في الداخل ، ومما يزيد الامر سوءاً ان هذه الاموال تعود في الغالب على هيئة قروض تشكل اعباء اضافية على اقتصادياتها (أسعيد ، 2002 : 272)

ثالثاً : اتباع سياسة التنويع الاقتصادي : Economic diversification

يمكن ان تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي الى تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية :

أ- حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية:

تتجلى اهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط أذ تعد هذه السلعة سلعة عالمية تحدد أسعارها في الاسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى (سياسية وطبيعية)، وغالباً ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار (ارتفاعاً وانخفاضاً) والتي غالباً ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات الوطنية لآثار سلبية وأزمات مختلفة. والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار فعندما يتعرض جانب اقتصادي معين الى أزمة اقتصادية يكون الجانب الآخر في مأمن عن تلك الأزمة. فعلى سبيل المثال كان سعر برميل النفط في عام 1970م (2.1)دولار وارتفع الى (10.2) دولار في عام 1975م ثم ارتفع الى (36) دولار في عام 1980م وبعدها انخفض سعر برميل النفط الخام الى (13) دولار في عام 1986م، ثم عادت اسعار النفط بالارتفاع والتذبذب حتى وصلت في عام 2005م الى (50.6) دولار واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوى لها بعد منتصف عام 2008م إذ وصل سعر برميل النفط الخام الى ما يزيد عن (140) دولار ثم عاد وانخفض الى ما يقارب (40) دولار في الربع الأخير من العام المذكور.(العيساوي ، 2009 : 14)

ب -تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية:

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974م تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الاجمالي ولكن في منتصف ثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط على نحو ما تم الإشارة إليه الأمر الذي شجع فعلاً على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ عدة اجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية اخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من اجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي الى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الاساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الاساسية الوحيدة كالنفط.

فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعاً فاعلاً في اقتصادها الوطني .

أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصادات البلدان النامية وينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعد التصنيع عملية واسعة إذ تشمل إعادة بناء جميع فروع الاقتصاد القومي وبناء قاعدة مادية وتقنية جديدة للبلد.(العيساوي ، 2009 : 15-16)

ج- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

تهدف الكثير من بلدان العالم الى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما انه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية.

إن قيادات معظم البلدان النامية قد غيرت نظرتها الى القطاع الخاص وباتت تدرك أهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، إذ كانت في السابق سبباً في إعاقة أنشطة ذلك القطاع.

د-تعزيز دور الاستثمار الاجنبي في النشاط الاقتصادي:

يهدف الاستثمار الاجنبي في الكثير من البلدان النامية الى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

أن بعض البلدان النامية قد استفادت كثيراً من خلال الاستثمار الاجنبي خلال المدة (1980-2000م) وقد ساهم في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر وطويل الأمد لرؤوس الاموال ونقل التقنية الحديثة لأحداث التطورات وحفز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار. كل ذلك ادى الى تلاشي المخاوف التي كانت تنتاب البلدان النامية بسبب عوامل التبعية والتي غالباً ما يبالغ فيها حول الاستثمار الاجنبي المباشر وأصبحت كثير من البلدان النامية تبذل جهوداً لتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية نتيجة لما يتمتع به من مزايا وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي الى تعزيز التنمية الاقتصادية وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي.(العيساوي ، 2009 : 19 -20)

وعلى صعيد التنويع داخل الخطوط الانتاجية الصناعية وغيرها فان على الدول النامية ان تتحذر من كون المكاسب المزعومة للتجارة الحرة لاترتبط بالانتاج الافضل جودة والاقل كلفة فقط وانما يتوجب على تحرير التجارة الذي تنادي به منظمة التجارة وصندوق النقد والبنك الدولي ان يفضي الى تنوع سلعي كبير من خلال المنافسة العالمية المتزايدة للشركات العالمية فالمستهلكون يستطيعون اذاً ان يقرروا خياراتهم المتنوعة عبر تشكيلة واسعة من السلع والخدمات الامر الذي يرفع من مستوى ونوعية حياتهم ، بيد ان التجارة الحرة لا تقدم تنوعاً سلعياً ولا حتى في حدوده الدنيا ، واكثر من ذلك فانها تعمل على تدمير ذلك التنوع خصوصاً في المجال الغذائي فعلى سبيل المثال لايوجد اليوم سوى 3% فقط من انواع الخضروات التي كانت معروفة في عام 1903 وكذلك في انواع التفاح فمن اصل 7098 نوعاً اختفت 6121 نوعاًمنها والسبب ان هذه الانواع ما عادت تدر الارباح الكافية (بوكسبرغ و كليمنتا ، 1999 : 169) فالتجارة الحرة تعني حرب الشركات والمنتجات ضد بعضها البعض ، مما يفضي الى بقاء المنتجات التي تدر عائداً ربحياً اكبر ، وكلما كان عدد الوحدات المنتجة اكبر كانت تكلفة الوحدة اقل ، وبالتالي فان المنافسة العالمية ستقود الى تقديم منتجات قليلة محدودة لاعداد متزايدة من الناس ، وكل هذا يتم على حساب السياسات الوطنية المستقلة والمتنوعة التي تضع في اولويتها مصلحة ورغبات المواطنين وتحقيق رفاههم (بوكسبرغ و كليمنتا ، 1999 :170).

رابعاً : اعتماد التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة Sustainable Development - حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها ، اي التي تأخذ بالاعتبار حقوق الاجيال القادمة عند استغلال الموارد الاقتصادية ، كما انها تهتم ايضاً بعدم الحاق الضرر بالبيئة .(الهيتي ، 2009 : 14)

وتستند التنمية المستدامة الى مجموعة مبادئ رئيسية متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض وهي :

1- التمكين Empowerment : ومعناه ان الناس يجب ان يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والاليات التي توجه حياتهم ومصيرهم ، وان هذه القرارات يجب ان لا تصاغ في غيابهم ومن دون ان يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم وطموحاتهم .

2- الحاكمية Governance : تشير الحاكمية الى جدية اسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على اساس الحوار بين الحاكم والمحكوم ، ووجود ادوات الرقابة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس وتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات تبعات تنعكس على المجتمع او على بعض فئاته ، اي اعتماد الحوار الديموقراطي الدائم بين صناع القرار من جهة والفئات المختلفة في المجتمع من جهة اخرى .(التميمي ،2008 : 54)

3- المسائلة Accountability وهي الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لاصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والاخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المتوجبة عليهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة .

وترتبط المسائلة بالشفافية اذ انهما مفهومان مرتبطان يعزز كل منهما الاخر ، ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المسائلة ، وعند غياب المسائلة فلن يكون للشفافية اية قيمة . .(التميمي ،2008 : 55)

خامساً : اقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية :

يعد توسيع الاسواق ، من خلال الغاء الحواجز الجمركية والقيود التجارية ، وزيادة حجم الانتاج من اهم الدوافع التي تدعو الدول الى اقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية فيما بينها ، والدافع الأخير (زيادة حجم الانتاج) يتحقق عبر التكتل الاقتصادي وذلك باتباع اسلوب الانتاج الواسع Mass Production حيث يوفر التكتل فرصاً جديدة لإستغلال اكبر من خلال تخفيض التكاليف الى الحد الادنى من متوسط تكاليف الانتاج ، وحركة رأس المال والعمل (التخصيص الأمثل للموارد) ، واخيراً زيادة حجم الاستثمارات المالية البينية والخارجية (سلمان ،2001 : 9).

ان اهم شروط الاندماج والتكتل والتكامل الاقتصادي الإقليمي تتمثل بالاتي :(براهيمي ، 1981 : 27)

1- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

2- التنسيق بين البرامج الاقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية.

3- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه .

وعلى الصعيد التجاري فيمكن رصد اهم آثار التكتل او التكامل الإقتصادي على التجارة الدولية بما يأتي(سلمان ،2001 : 10):

أ- خلق (ايجاد) التجارة Trade Creation : وهي عكس تحويل التجارة ، وتحدث في حالة الانتقال من السلع وعوامل الانتاج من المصادر ذات التكلفة المرتفعة نحو المصادر ذات التكلفة المنخفضة

ب- تحول التجارة : وتحدث من حالة انتقال استيراد السلع وعوامل الانتاج من مصادرها المنخفضة التكاليف نحو المصادر ذات التكاليف المرتفعة داخل الاتحاد الجمركي ، ومؤدى ذلك الى تناقص الرفاه الاقتصادي للعالم.

ج_ توسيع التجارة : فالاتحاد او التكتل سيعمل على تغيير الاسعار النسبية مما سيؤثر على قرارات المستهلكين بشكل يؤدي الى حالة من التعويض او الاحلال بين السلع ، وسيقود هذا الاجراء الى توسيع التجارة بارتفاع عدد السلع المتاجر بها (الرخيصة الثمن) وينخفض عدد السلع الغالية الثمن ، ومثل هذا التعديل من شأنه ان يعظم الارباح داخل الكتل الناشئة من توسيع التجارة بسلع التكتل مقابل تقليصها مع العالم الخارجي .

ومن اهم اشكال التكتل او التكامل الاقتصادي هو ترتيبات التجارة التفضيلية ومناطق التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ، والاتحادات الاقتصادية وغيرها .

ومن اهم نماذج التكامل الأقتصادي التي عرفها العالم هي ما يأتي :

اولاً : التكتلات بين الدول الغربية المتقدمة (نافتا) انموذجاً :

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) :

تنتمي الى هذه المنطقة كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وقد تم الاعلان عنها في تشرين الثاني 1993 ، وبدأ العمل بها في اول نيسان عام 1994 ، وتعد نافتا من اكبر التكتلات التجارية الاقليمي في العالم بفضل ما تتمتع به الدول الاعضاء من قدرات تجارية ومالية كبيرة رغم التباين الواضح بين قدرات كل دولة من دول المنطقة . (عبدالعزيز ،2001 :28)

<u>ثانياً : التكتلات في العالم العربي :</u>

1- مداخل التجمع الاقتصادي العربي :

يرتبط مفهوم التجمع الاقتصادي العربي بفكرة التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية ، ويمكن اعتبار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي دخلت حيز التنفيذ في حزيران 1964 بداية لهذا الاتجاه ، إذ

نصت مقدمتها على ان البلدان الاعضاء قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية متكاملة فيما بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية .

اما المداخل التي اتبعتها الدول العربية لتحقيق التجمع الاقتصادي فيما بينها منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم فهي ما يأتي: (شقير ، 1986 : 335- 343)

أ- مدخل تحرير التجارة او المدخل التبادلي التكاملي .

ب- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الاموال وتسهيله .

ج_ مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل العالم العربي .

د- مدخل المشروعات العربية المشتركة .

هـ- مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية .

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

بدأت الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إبتداءً من الاول من كانون الثاني عام 1998 ، وتسعى هذه المنطقة الى تحرير عملية تجارة السلع العربية المنشأ بين الدول العربية من خلال إنشاء سوق عربية واحدة ، ولتمكين السلع العربية من منافسة السلع الاجنبية في الاسواق العربية عبر إعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي يتم فرضها على السلع الاجنبية ، وتشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (عام1981) المنطلق لإقامة منطقة التجارة العربية ، وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية 2001 (14) دولة هي (العراق والاردن والامارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا وعُمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب) (جامعة الدول العربية ،2002 :189).

وعلى الصعيد الميداني فقد اصطدمت بداية التطبيق الفعلي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998 بعقبة رئيسية وهي طول قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة والتي وصلت في عشر دول فقط الى (600) سلعة ، وهي عقبة تعود الى صيغة اعلان المنطقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط 1997 ، وتعود ايضاً الى ثغرات نصوص اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي التي تشير الى ان التحرير هو لبعض وليس لكل السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1999: 170).

ثالثاً : التكتلات في افريقيا :

1_ السوق الافريقية المشتركة :

تأسست هذه السوق في عام 1961 ، وتضم عضويتها مصر والجزائر والمغرب وغانا ومالي وغينيا ، وتهدف الى انشاء سوق مشتركة بين الدول الافريقية .

2_ جماعة غرب افريقيا الاقتصادية ECOWAS :

انشئت هذه المجموعة في عام 1975 ، وتضم 16 دولة من دول غرب افريقيا ، ومن اهداف هذا التكتل تحرير التجارة وتسهيل حركة عنصر العمل بين الدول الاعضاء (عابد ، 2001 : 266).

3- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا COMESA :

انبثق هذا التجمع من منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقياPTA عام 1994 ، ويضم التكتل اكثر من20 دولة عضو من بينها مصر ، ومنذ ان بدأت هذه المجوعة تبنت مفهوم (التكامل ذي التوجه السوقي) الذي يمنح الفرص للقطاع الخاص كي يساهم في النشاط الاقتصادي بصورة فعلية ، كما تبنت هذه الدول مفهوم التنمية متعددة السرعات والتي تهدف الى التنسيق في عملية تحقيق التكامل بين هذه الدول واتباع اسلوب متدرج وإعطاء مهلة للدول الاقل نمواً ذات الظروف الخاصة (عبد العزيز ، 2001 : 15).

رابعاً: التكتلات في امريكا الجنوبية

1- السوق المشتركة لوسط امريكا CAMC :

تأسست في عام 1961 وتضم في عضويتها كل من كوستريكا وغواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا ، وتهدف الى تكوين منطقة تجارة حرة بين اعضائها.

2 -السوق المشتركة لنصف الكرة الجنوبي MERCOSUR:

يتكون هذا السوق من الارجنتين والبرازيل وبارغواي في عام 1991 والذي تحول الى اتحاد جمركي في عام 1995 ، وقد انضمت اليه ايضاً كل من بوليفيا وتشيلي في عام 1996(عابد ، 2001 :265).

3 -منطقة التجارة الحرة في امريكا اللاتينية LAFTA :

انشئت هذه المنطقة في عام 1960 من المكسيك واغلب دول امريكا اللاتينية التي حاولت انشاء سوق مشتركة في تلك المنطقة ، وفي عام 1980 تحولت هذه المنطقة الى اتحاد امريكا اللاتينية (عابد ، 2001 :265-266).

خامساً : التكتلات على المستوى العالمي :

يلاحظ على معظم التكتلات الآنفة الذكر انها ذات صبغة اقليمية ، وهناك تكتلات ذات توجه يتجاوز البعد الاقليمي او القاري ، ومن اهم هذه التكتلات ما يأتي :

1- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) :

تأسس هذا المؤيمر بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1962 ، ووفقاً لقرار الجمعية العامة 1955 (د- 19) لعام 1964 حددت ولاية المؤتمر الاتجاه العام له وهو ترويج التجارة الدولية بهدف زيادة الفرص التجارية والانمائية الى اقصى حد في البلدان النامية ، ان عضوية المؤتمر مفتوحة لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ووكالة الطاقة الذرية ، ويضم المؤتمر اعضاءاً (دولاً) من افريقيا وآسيا ودولاً غربية ودول امريكا اللاتينية واوربا الشرقية (المسفر ،1997 :339).

والمؤتمر مسؤول امام الجمعية العامة للامم المتحدة وليس امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها ، وللامين العام للأمم المتحدة تعيين السكرتير العام للمؤتمر ، وتعتبر ميزانية المؤتمر جزءاً من ميزانية الامم المتحدة .

2- مجموعة الـ 15 :

تأسست هذه المجموعة في عام 1989 خلال اجتماعات القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في بلغراد كمجموعة منبثقة من دول الحركة ومجموعة الـ77 ، بغية التعاون بين الدول النامية في المجالات البيئية والكوارث والتنسيق الاقتصادي .

وقد بلغ عدد اعضاء المجموعة 17 عضواً من دول العالم الثالث من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وتهدف المجموعة الى التنسيق بين الدول الاعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية وذلك في اطار توجه اساسي لتعزيز التعاون بين دول الجنوب ، وتتعهد الدول الاعضاء بتيسير التدفقات والمبادلات الدولية فيما بينها ، وتعزيز الآليات القائمة في مجال التعاون بين دول الجنوب مثل النظام المعمم للتفضيلات التجارية بين الدول النامية (عبد العزيز ،2001 :69).

ومن التكتلات الاخرى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بين (تايلند وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة والفلبين وبورما وفيتنام وكمبوديا) ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي (بين الدول الاسلامية العربية وغير العربية) ، ومنطقة التجارة الحرة للكاريبي (**CARIFTA**) بين دول البحر الكاريبي (ترينيدا وتوباغو وغانيا وانيغوا وغرنادا وسان لوسينا) عام 1968 وقد تحولت الى سوق مشتركة في عام 1973 .

الاستنتاجات

1- التنمية الاقتصادية عملية مقصودة تسعى الدول النامية لتحقيقها للتخلص من اثار التخلف ، وهي تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يشير غالباً الى الزيادة الحاصلة في الدخل ، وتشكل الدول النامية او العالم الثالث معظم بلدان الكرة الارضية ، وهي ليست على درجة واحدة من مستوى التخلف او التقدم .
2- تواجه البلدان النامية عدداً من التحديات التي تعيق استمرارها في تنفيذ خطط التنمية ومن اهم تلك التحديات هي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تفيد بان العالم اصبح قرية صغيرة فضلاً عن التداخل الواضح والكبير في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية ، اضافة الى تحدي اتساع نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك رؤوس اموال مهولة قادرة على خرق حتى الاقتصاديات القوية.
3- ازداد نفوذ المنظمات العالمية على الاقتصاديات النامية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية التي من اهم مبادئها رفع الدعم الحكومي عن النشاط الاقتصادي وتطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وعدم التمييز في المعاملة وهو الامر الذي سيلحق ضرراً بالدول النامية في مسيرتها التنموية لانها غير قادرة على مواجهة الاقتصاديات المتقدمة .
4- يفرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير شروطاً على الدول النامية التي تحتاج مساعدتهما في الحصول على القروض واعادة جدولة الديون وغيرها وهذه الشروط المتمثلة

بالخصخصة وتحرير التجارة عبر برامج التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي هي الاخرى ستمثل عبئاً جديداً على الاقتصاديات النامية تنوء بحمله مما سيعقد من امكانية تقدم عملية التنمية الاقتصادية لديها .

5- هناك عدداً من الاجراءات التي ينبغي على الدول النامية اللجوء اليها بغية التخفيف من اثار التزاماتها بشروط المنظمات الدولية انفة الذكر ، ومنها :-

6) اقامة التكتلات والترتيبات الاقتصادية فيما بينها كمناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة والتكاملات وغيرها

7) اتباع سياسة التنويع الاقتصادي التي تعمل على تنشيط قطاعات اقتصادية اخرى تقلل من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد تسيره الاسواق الخارجية كما تريد وخاصة في لدول النفطية

8) التركيز على برامج الاصلاح الاقتصادي والاداري ومحاربة الفساد المالي والحكومي بكل الوسائل حتى لا تضيع جهود التنمية بين المغرضين وسراق المال العام

9) الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة ومراعاة مبادئها كالتمكين والمسائلة والحاكمية في رسم السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية .

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي :

1- معالجة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي عملت على حجب الطاقات الكامنة كمعالجة البطالة بالوسائل الممكنة ، والتقليل من معدلات الفقر المتفشي في كثير من الدول النامية .

2- اتاحة الفرصة امام القطاع الخاص (الواعي) لتنفيذ بعض مشاريع الخطط التنموية مع التشديد في تطبيق القوانين على من يحاولون نهب المال العام باسم (المقاولات) والزامهم بتواريخ محددة لاستلام الاعمال منهم .

3- التخفيف من شدة القوانين والاجراءات البيروقراطية التي تستنزف الجهد والوقت امام جهود عمليات التنمية وهو الامر الذي سيشجع المستثمرين والشركات الاجنبية للمشاركة في اقامة عدد من المشاريع الاقتصادية داخل البلدان النامية .

4- الاستفادة من تجارب الدول النامية التي حققت تقدماً في مسيرة التنمية الاقتصادية واستطاعت الاقتراب من مستويات الدول المتقدمة كبلدان جنوب شرق اسيا والبرازيل والصين وغيرها .

5- تشجيع البحث والتطوير العلمي وفتح اختصاصات جديدة تتوافق ونمط المرحلة الاقتصادية الحالية ، واخيراً تواصل الدراسات والبحوث المعنية بهذا الجانب المهم من السياسة الاقتصادية .

المصادر

اولاً : <u>الكتب العربية والمترجمة</u> :

1- أسعيد ، محمد توهيل عبد : **هذه هي العولمة (المنطلقات والمعطيات والافاق)** ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط1 ، الكويت ، 2002

2- أمين ، جلال : **العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون الى جولة الارغواي)** مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1999 .

3- براهيمي ،عبد الحميد : **ابعاد الاندماج الاقتصادي العريب واحتمالات المستقبل** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت 1981 .

4- البستاني ، باسل **: الاقتصاد السياسي للفقر – البعد الدولي** ، وقائع اجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، تحرير :مجموعة باحثين ، سلسلة مكافحة الفقر ، القاهرة ، 1997 .

5- بوكسبيرغ ، جيرالد و كليمنتا ، هارالد : **الكذبات العشر للعولمة (بدائل دكتاتورية السوق)** ترجمة : د. عدنان سليمان ، سلسلة الرضا للمعلومات (29) ط1 ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 1999 .

6- بيتر مارتن ، هانس و شومان ، هارالد : **فخ العولمة** ، ترجمة : عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 .

7- التميمي ، رعد سامي عبد الرزاق : **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، ط1 ، دار دجلة ، عمان ، 2008 .

8- ثرو ، لستر : **مستقبل الراسمالية** ،ترجمة : فالح عبدالقادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002 .

9- حاتم ، سامي عفيفي **: الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح** ، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1988 .

10-حبيب ، كاظم **: اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة واثرها على البلدان النامية** ، بغداد ، 1976 .

11-الرومي ، نواف : **ما هو الخيار الافضل في سياسات الخوصصة في الاقطار العربية خوصصة هيكلية ام خوصصة تلقائية ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، تحرير : مصطفى العبدالله (واخرون) مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

12-شوسودوفسكي ، ميشيل : **عولمة الفقر** ، ترجمة : جعفر علي حسين السوداني ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

13-الصرن ، رعد حسن : **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، ج2 ، ط1 ، سلسل الرضا للمعلومات 119 ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2001 .

14-عابد ، محمد سيد :**التجارة الدولية** : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2001 .

15-عبد الحافظ ، عبد الرشيد : **الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها** ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005.

16-عبد العزيز ، اكرام : **الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل** ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

17-عبد العزيز ، سمير محمد : **التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية** ، 2002 .

18-عبد العزيز ، سمير محمد : **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة** ، ط1 ، مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2001 .

19-فرجاني ، نادر : **عن غياب التنمية في الوطن العربي ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل** ، تحرير : عادل حسين (واخرون) سلسلة كتب المستقبل العربي 6 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 .

20-لقوشه ، رفعت :**قراءة في استراتيجية حركة الخصخصة ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، تحرير : مصطفى العبدالله (واخرون) مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

21-محمود ، ناطق شاكر : **الشركات متعددة الجنسية ودورها الاستغلالي في نهب ثروات الشعوب** ، ط1 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1981 .

22-مطرود ، صلاح حسن : **العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية** ، سلسلة المائدة الحرة 37 (العولمة والمستقبل العربي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999 .
23-المسافر ، محمود خالد : **العولمة الاقتصادية (هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب)** ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
24-المسفر ، محمد صالح : **الامم المتحدة خلفيات النشأة والمبادئ** ، ط1 ، مكتبة دار الفتح ، الدوحة ، 1997 .
25-النجفي ، سالم توفيق : **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي** ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
26-الهبهاب ، محمد سمير : **برامج التكييف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادي ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، تحرير : مصطفى العبدالله (واخرون) مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
27-الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن : **التنمية المستدامة (الاطار العام والتطبيقات)** دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009 .

ثانياً : <u>الرسائل والاطاريح :</u>
28-ابراهيم ، ابراهيم اديب : **برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة** ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، 2004 .
29- الجبوري ، عذاب مزهر حميد : **التقانة والتنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحصار** ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،2004 .
30-العيساوي : إسماعيل حمادي مجبل : **سياسة التنويع الاقتصادي واثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط (المملكة العربية السعودية انموذجاً)** ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد (الفلوجة) جامعة الانبار ، 2009 .

ثالثاً :<u>الدوريات والمجلات العلمية</u> :
31- خالد ، خالد محمد : **المنظمات الاقتصادية الدولية المعاصرة والنظام العالمي الجديد** ، السياسة الدولية ، العدد 116 ، ابريل 1994 ، القاهرة .
32- الرفاعي ، عبد الهادي ، الدكتور وليد عامر ، سنان علي ديب : **العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1) ، 2005 .
33- سلمان ، جمال داوود : **انعكاسات العولمة على الاقتصاديات النامية** ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 35 ، حزيران 2001 .
34- الشماع ، همام : **الدولرة الظاهرة وواقعها في الاقتصاد العراقي** ، دراسات اقتصادية ، العدد1 ، شتاء 2001 ، السنة3 ، بيت الحكمة ، بغداد .
35- نعوش ، صباح : **الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية ، المستقبل العربي** ، العدد 282 ، بيروت ، آب ، 2002 .

رابعاً : <u>التقارير والنشرات</u> :
36 –مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1998** ، ط1 ، القاهرة ، يناير ، 1999 .
37- UNDP : **تقرير التنمية البشرية 2001** ، نشر : مركز قراء الشرق الاوسط (ميريك) ، القاهرة ، 2001 .